

انطلاقا من معايدة إنشاء اتحاد المغرب العربي ولاسيما المادة الثالثة منها،
و عملا على تحقيق أهدافه، و تنفيذا لبرنامج عمله و رغبة منها في توثيق العلاقات
الاقتصادية والاجتماعية بين دول اتحاد المغرب العربي وخاصة في تسهيل السير عبر الطرقات
فوق ترابها.

المادة الأولى :
تعترف دول اتحاد المغرب العربي بصفة متبادلة برخصة السيارة الوطنية المسلمة من
طرف سلطات كل بلد عضو في الاتحاد.

المادة الثانية:
يمكن لصاحب رخصة السيارة المسلمة من طرف سلطات أحد البلدان الأعضاء أن
يسوق فوق تراب البلدان الأخرى أصناف السيارات التي تصلح الرخصة لسيارتها طبقا لقوانين
البلد الذي أصدرها شريطة:

- عدم انتهاء صلاحية الرخصة،
- أن لا تتعارض مع قوانين بلد الشخص الحائز على الرخصة،
- أن يتم استبدالها في ظرف لا يتعدى سنتين.

المادة الثالثة:
تمنح لصاحب رخصة السيارة المسلمة من طرف سلطات أحد البلدان الأعضاء في حالة
إقامة في بلد عضو آخر رخصة مطابقة من هذا البلد دون إجراء أي امتحان نظري أو تطبيقي.

المادة الرابعة :
يتم تبديل رخصة السيارة على أساس ملف يحتوي على الوثائق الآتية:

- رخصة السيارة الأصلية، - شهادة التحقق من صلاحية الرخصة، - شهادة الإقامة،
- أداء الرسوم المعمول بها في كل بلد.

المادة الخامسة:

- ترافق بهذه الاتفاقية نماذج من رخص السيادة للبلدان الأعضاء،
- ترافق كذلك بهذه الاتفاقية جداول مطابقة أصناف رخص السيادة للبلدان الأعضاء، كما يرافق نموذج لشهادة التحقق من صلاحية رخصة السيادة.

المادة السادسة:

تبقى الاتفاقيات الثانية أو المتعددة الأطراف المبرمة بين دول الاتحاد في هذا المجال سارية المفعول وفي حالة تعارض أحكامها مع أحكام هذه الاتفاقية يتم العمل بما جاء في بنود هذه الأخيرة.

المادة السابعة:

يتم تعديل هذه الاتفاقية بطلب من إحدى دول الاتحاد بعد موافقة الدول الأخرى ويكون هذا التعديل ساري المفعول بعد التصديق عليه من كافة دول الاتحاد وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة التالية.

المادة الثامنة:

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل منها، وتدخل حيز التنفيذ بعد إيداع وثائق المصادقة عليها من طرف هذه الدول لدى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي التي تقوم باشعار الدول الأعضاء بذلك.

وقد وقعت بمدينة أنواكشوط بتاريخ 15 جمادى الأولى 1413 هـ 1402 و. ر الموافق لـ 11/11/1992م في خمس نسخ أصلية تتساوى جميعها في الحجية القانونية.

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

عن المملكة المغربية

وزير الدولة المكلف

بالشؤون الخارجية

عبد اللطيف الفلاي

وزير الشؤون الخارجية

محمد عبد الرحمن ولد أمين

عن الجمهورية التونسية

وزير الشؤون الخارجية

الحبيب بن يحيى

عن الجماهيرية العربية الليبية

الشعبية الاشتراكية العظمى

أمين مكتب الأخوة العربي الليبي بالرباط

محمد أبو القاسم الزوي

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزير الشؤون الخارجية

الأخضر إبراهيمي